اقتصاد

فوق الطاولة

مستجدات حروب «الخط ٣٣»

علي محمود هاشم

لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية «إعطاء إيران ممراً مجانياً إلى المتوسط»...

ليس «هـلالاً شيعياً» إذا كما درجت المواطئ البريطانية شرق المتوسط على ترداده، ولا هو قوافل أسلحة تصل من طهران إلى حزب الله على جبهات لبنان الجنوبية مع الصهاينة، إنه ببساطة شاطئ المتوسط الذي لا يحتاج إلى مزيد من الفلسفة الجغرافية لتبيان حيويته في الحرب التجارية العالمية المستعرة راهناً.

على ما فيه من «زلـة فرويدية» تفضح أهـداف الحرب المغلفة بالإرهاب الوهابي على سورية، فحتى هذا التعبير الترامبي إنما ينطوي على بعض المخاتلة، فميناء طرطوس هو البوابة الشرقية لخط العرض «٣٣» الذي لطالما تركزت على جانبيه حروب التجارة منذ آلاف السنين، قبل أن تنضم «الطاقة» إلى جبهاتها في النصف الثاني من القرن العشرين، ليشتد أوارها مع «البعثات» الوهابية إلى أفغانستان، فاحتلال العراق.

في مؤتمره الصحفي مع الرئيس الفرنسي قبل أيام، أفصح ترامب مجدداً عن انقسام المصالح العميقة على ضفتي الأطلسي، ليس على مستوى الدول، بل وفق تصنيف كارتيلات النفط والسلاح، قوله إن: «الدول الخليجية لم تكن لتكون غنية لولا حماية الولايات المتحدة» وإنها «ستدفع المزيد من الأموال في سورية» و«جنودنا سيعودون للوطن»، يعبر عن تململ من يمثلهم في «دولـة الغرب العميقة» العابرة للأطلسي، حيال استمرار إقبـاض جناحها الآخر على الثروات الخليجية طوال العقود الأربعة الماضية، على الأقل.

لا يعني ترامب ما يقوله بقدر ما يفسّر جانباً من الحرب الطاقوية التي سمحت لمشيخات الخليج باستخراج ثرواتها، وذلك على عكس دول أخرى تفوقها في احتياطياتها النفطية والغازية، كإيران وأفغانستان وسورية ولبنان وفلسطين والسودان، كما فنزويلا والجزائر وليبيا.

حديث ترامب يعكس جملة من التبدلات التكتيكية على جبهات الحرب، فجأة، تم تبريد شرق آسيا عبر تفاهمات سياسية صينية روسية غربية، بالتزامن مع سعي لتلطيف قسوة الحرب على سورية.. مصالح الكارتل «العسكري» الغربي على المقلب الآخر، لا تزال تصرّ على تعميق الصراع انطلاقاً من أفغانستان حيث إحدى عقد «طاقة / تجارة» آسيا، وعلى البقاء عند بوابتها السورية الشرقية، عبر قوات مطعّمة «بالعروبة» هذه المرة!.

قبل نحو العام، جرى إعادة تموضع استراتيجي لتركيا ومن خلفها قطر، الطلب اليوم من الإمارة إرسال «قواتها» إلى سورية، جاء لتوتير ذلك التموضع الذي أنيط بشركة «روس نفط» الروسية إتمامه في «قطر» استكمالاً لآخر سبق أن عملت «غازبروم» عليه مع «تركيا»، فهذه المشيخة التي باتت توصف اليوم بـ«موطئ القدم الروسي في الخليج» كان عملاق النفط الروسي نجح باجتذابها «ومن خلفها» إلى تفاهمات طويلة بين منتجي الغاز الأكبر في العالم، ليتعزز ذلك بافتتاح مقر روسي طاقوي في «واحة قطر للعلوم» مطلع الشهر الجاري.

الإمارة محشورة في الزاوية اليوم: هل ترسل «قوات» إلى سورية؟ أم لا؟؟.. واقعياً، فلكلا الخيارين ثمن يمكن استلماحه في نبرة تشفي التصريحات السعودية «ومن خلفها»: إرسال قوات / بقاء «قاعدة العيديد» / بقاء المشيخة.. رفض / سحبها / نهايتها!

مصر، المترنحة في تموضعها الجيوسياسي، يبدو أنها حزمت أمرها لمنافسة الدور الوظيفي لمملكة الأردن، فكما كانت شاهدا «ما شفش حاجة» باليمن، قررت اليوم التعبير عن قبول مبدئي بـ«إرسال قوات حفظ نظام» إلى المناطق المحتلة شرق سورية..

ليس قرار القاهرة دون ثمن، فبعد تمنع عن «فكرة القوات»، ما لبثت تطلعاتها أن انبثقت مجدداً بعد الإعلان عن أنها باتت «تملك مفاتيح الغاز في شرق المتوسط».. هذه الجزرة قدمتها لها فرنسا وبريطانيا -أكبر المنهزمين في سورية- عبر مذكرة تفاهم «شراكة استراتيجية في مجال الطاقة» نهاية الأسبوع الماضي، ليليها إعلان النظام المصري قبوله بتدعيم استمرار الفوضى شرق سورية!

الآمـال المصرية ترمق استمرار تدفق «العمولات» السعودية مشفوعة بوعود مدهونة «بزبدة الليل» تناغي أحلام «مقر إقليمي لإمداد الطاقة»، لكنها تقامر مجدداً -وعلى غرار صفقة «تيران وصنافير»- باستنهاض عداء اقتصادي مع البيئة الآيلة للانتصار شرق المتوسط، ومن يدري فقد يفضي ذلك يوماً لتجاهل مصالحها الحيوية بعدما تستتب الجغرافية السورية العراقية كطريق كممر أكثر استثمارية من المعابر البحرية شمال إفريقيا.

وسط مؤشرات جدية على تفاهم محتمل روسي صيني مع «بضع أمريكي»، ليس محظراً على الغاز الإيراني الوصول «الفردي» إلى البحر المتوسط «لكن ليس مجاناً»، بينما أفغانستان تبدو مرشحة لمعاودة تنشيطها كخط قطع «احترازي» للتجارة الصينية نحو شاطئ المتوسط ريثما تتضح مآلات الحرب الاقتصادية القائمة، أما بريطانيا وفرنسا، فتقامران بآخر سطوتهما الاستعمارية للخروج من الحرب دون سمة «أكبر الخاسرين»، وكلاهما تعانق الرعب السعودي من تبدلات عوائد الثروة المدفونة أسفل المنطقة تبعا لنتائج حرب الطاقة فوقها.. قطر محشورة تماماً داخل ثنائية الانضمام للمنتصرين، وسط مخاوف من تلاشي الإمارة قبل إتمام الانتصار، وبعض مصر يقامر بأرض الكنانة بأكثر من الجوائز المعلنة على الطاولة.

على هذا المنوال تبدو الجولة الجديدة من الحرب المستمرة على ضفاف خط العرض ٣٣.

سلة شكاوى من تجار دمشق

القلاع: عبارة شوفوا الشباب تكلّف التاجر ٢٠٠ ألف ليرة والأشقر: جهات حكومية تطلب «دفع المعلوم»

صالح حميدي

حسم رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع موضوع تحرير المستوردات من سياسة الترشيد المتبعة مع اشتداد تداعيات الحرب، وذلك كما يأمل المستوردون، مبيناً أن وزارة الاقتصاد غير قادرة على تحرير المستوردات دفعة واحدة، «وبرصد قرارات الوزارة نجد أن هناك كل يوم قراراً يضيف مادة أو مادتين إلى آلية الاستيراد ولم يعد فتح الاستيراد مطلقا فكرة مطروحة حالياً»، مبدياً استعداد الغرفة للتوسط لدى الاقتصاد في تحديد بنود جمركية ممنوع استيرادها «ولا نعد بالموافقة عليها».

جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة تجارة دمشق السنوي أمس، حيث تركزت النقاشات حول جمود المنشآت التجارية والصناعية والحرفية في حدود مدينة دمشق ومسألة حيازة للدولار والتعامل به، وفتح الاستيراد، ورفع لائحة جديدة بالمستوردات، وإلغاء نسبة ١٥ بالمئة التي يخصصها مستوردو المواد الغذائية للبيع للمؤسسات الحكومية المختصة، إضافة إلى ضياع السلف المالية المدفوعة من التجار، وقلة الفنيين في الغرفة، وبروز بديل بلا خبرة، ومخالفة الجهاز المركزي للرقابة المالية للقوانين والدستور، والابتزاز في السجل التجاري، وتفعيل معرض موتكس.

وفي معرض رده على بعض التجار كشف القلاع عن موقفه من الانتخابات القادمة للغرفة، مبيناً أن ترشحه غير محسوم، غامزاً إلى احتمال عدم ترشحه للدورة القـادمة، وذلـك تعليقاً على تـاجر لم يحصل على تقرير الغرفة مسبقاً، إذ قال: «سأتصل بك في الدورة القادمة لإرسال من يستلم التقرير».

وبرر القلاع رفع الرسوم على المنتسبين للغرفة من وزارة التجارة وتعميمه على جميع الغرف في سورية بعدة أسباب منها التضخم، وزيادة الرواتب، وحجم النفقات، إضافة إلى انخفاض عدد التجار نتيجة الهجرة وتضرر الكثير من الأماكن، إذ إن «إلى جوار مدينة دمشق يوجد عدد كبير من الفعاليات التجارية، لكنها بلا نشاط ولا حـراك، في القـابون وجوبر وعربين والزبلطاني والدباغات والمنطقة الصناعية ومنطقة القدم.. وإن من يسجل من هؤلاء في الغرفة فبغية الحصول على البطاقة التجارية فقط».

ولفت إلى مشكلة الدولار التي يعاني منها التجار، إذ إن «حيازة الـدولار مسموح لكن التعامل به ممنوع»، ضارباً مثالاً: تـاجر في أحـد الأسـواق، كانت دوريـة قد داهمت محله بعد ضبط كمية من الـدولارات، فسألوه عن المخبأ السري ومكان الدرج وأوراقه، «فأخذوه، رغم أنه بحسب إجاباته للدورية يحتفظ بالدولار لتمويل المستوردات الخاصة به».

موتكس.. ومؤتمر استثمار

كشف أمين سر مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد حمشو عن التحضير لمؤتمر استثماري نهاية العام الجاري، وإعادة تفعيل معرض «موتكس» الـذي خضع لنقاش طويل إثر تضارب المواعيد مع معرض دمشق الدولي، لكونه موسمياً وفي وقت محدد، حيث ارتأت الغرفة تنظيمه ضمن فعاليات المعرض تحت عنوان «صنع في سورية».

وكشف حمشو أيضاً عن مساعٍ لبناء مقر جديد للغرفة في منطقة البرامكة في دمشق بعد إنجاز جميع المخططات والدراسات واستكمال شراء الحصص، وأشار إلى أن مجلس إدارة الغرفة أعد دراسة تتضمن لائحة بالمستوردات المطلوبة في السوق مع بنودها الجمركية كافة إلى الحكومة وقد «اقترحنا اجتماعاً دورياً معها».

دفع المعلوم!

خـلال المناقشات، وصف عضو غرفة تجـارة دمشق برهان الدين الأشقر قـرار فرض نسبة ١٥ بالمئـة على مستوردات القطاع الخاص التي تباع لصالات ومنافذ بيع وزارتـي التجارة والصناعة بـ«الظالم، ولم يحصل في أي بلد آخر، حيث إن التاجر أو المستورد ريثما يستلم حصته من القطع الأجنبي وكي لا ينتظر كثيراً يلجأ إلى السوق السوداء لتغطية مستورداته»، متحدثاً عما وصفه بـ«ممارسات ومساومات» من جهـات حكومية تابعة لـوزارتـي الاقتصاد والتموين حول هذه النسبة «ويـخـير المستورد بدفع المعلوم أو النسبة».

وطرح الأشقر مشكلة السلف المالية مبيناً أن تعليمات وزير المالية لجميع الدوائر المالية هي «عدم صرف ولا قرش واحد من هذه السلف للمستوردين»، ضارباً مثالاً: أحدهم دفع سلفة بقيمة ٢٠ مليون ليرة وبقناعة المالية يستحق ١٠ ملايين ليرة نهاية العام والدورة الضريبية، إلا أن جواب المعنيين في المالية أن مبلغ ٢٠ مليوناً كاملاً «راحوا عليك»، إذ يفترض إذا زاد المبلغ المطلوب أن يدفع مبلغ الـزيـادة، وإذا نقص، فيستعاد المبلغ المتبقي، ولا تستحق الضريبة إلا بعد تحقق الأربـاح، «وهـي حالة عامة لدى أغلبية التجار».

أيّـد حمشو ما ورد على لسان الأشقر من شكاوى حول قرار نسبة ١٥ بالمئة والممارسات السلبية فيما يخصه، مبيناً أن الغرفة رفعت العديد من المذكرات حول هذا الموضوع إلى الحكومة «وطرح أمـام ثلاثة وزراء، وكـان هنـاك تفهم وتجاوب مع هذه المعاناة، قبل أن يتحول إلى لجنة السياسات في رئاسة مجلس الـوزراء»، على حين زفّ القلاع بشرى لأعضاء الهيئة بأن مشكلة القرار الخاص بحسم ١٥ بالمئة من المستوردين سوف تحل خلال الأسبوع القادم.

- **حمشو: مؤتمر استثماري قبل نهاية العام**
- **بيع ١٥ بالمئة من مستوردات التجار للمواد الغذائية إلى الحكومة قيد الحل قريباً**

كلام رسمي

لم ينف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب وقـوع مثل هـذه الممارسـات، مبيناً أن الوزارة رفعت مذكرة للحكومة تتضمن سلبيات وإيجابيات القرار مع مواضيع عديدة.

جهاز الرقابة المالية يتعرض لهجوم

لفت عضو الغرفة أيمـن مولوي إلى أن بعض موظفي الجهاز المركزي للرقابة المالية يقومون برفع ضريبة المكلفين بالضرائب بنسب حتى ٣٠ بالمئة لمن أنجزت أضابيرهم الضريبية واستحقت الدرجة القطعية بوجود قاض ومن دون دراسـة، حيث «يؤثر ذلـك في مصداقية الدوائر المالية وعلى الاستثمارات رغم قناعة المالية أن هذا الإجـراء من الجهاز مخالف».

وتـدخـل مفتش حسابات الغرفة فـؤاد بازرباشي منتقداً تدخل الجهاز المركزي للرقابة المالية في تحديد نسب الضرائب، على اعتبار أنها ليست من اختصاصه وممارساته، وخاصة لقرارات اكتسبت الدرجة القطعية، ومن ثم تعد تدخلاته مخالفة للقوانين والدستور.

وكشف عـن مـذكـرة تفصيلية أعدتها جمعية المحاسبين القـانونـيـين بهذه المشكلة و٦ مشاكل أخـرى حيث يقوم موظفو الـدوائـر المـالـيـة وبضغط من الجـهـاز بمخالفة القـوانـين مستخدمين عبارة «تكلفونهم وإلا» ومن هذه المشاكل رسم الإنفاق الاستهلاكي حيث يتم رفع الرسم إلى الضعفين من دون مسوغات، وقد تدخل القلاع وطلب نسخة من هذه المذكرة، على حين دعا حمشو إلى تشكيل لجنة من أعضاء الهيئة العامة لمتابعتها مع الـوزارات والجهات المعنية، وعلّق القلاع أيضاً أن عبارة «شوفوا الشباب تكلّف التاجر ٢٠٠ ألف ليرة».

عيد لـ«الوطن»: لا مشكلة لدينا بالعقوبات لكن الأهم تصويب العمل

مالية دمشق وجهاز الرقابة المالية يتفاهمان بعد معاقبة نصف موظفي المديرية

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» عن تفاهمات لم يتم إنجازها بشكل نهائي بعد مع الجهاز المركزي للرقابة المالية، وذلك حول تحديد آليات العمل بين الجهتين، خاصة وأن العديد من المذكّرات لدى وزارة المالية كشفت عن عدد كبير من العقوبات صدرها الجهاز المركزي للرقابة المالية، طالت أكثر من نصف العاملين في ماليات دمشق وريفها، مبيناً أنه لا مشكلة في تصدير عقوبة بحق أي عامل ارتكب مخالفة لكن الأهم تصويب العمل وليس اتخاذ العقوبات.

وحـول مشروع التراكم الضريبي الـذي تعمل عليه مالية دمشق أوضح عيد أن النسبة الأكبر من التراكم الضريبي في المالية يخص قسم الدخل الـذي يعاني من نقص في عـدد العاملين، لذلك مازالت نسبة إنجاز التراكم في هذا القسم تقترب من ٤٠ بالمئة، بينما تم تحقيق نسب إنجاز أعلى في بقية الأقسام، وربما تحتاج هذه الأقسام ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر تقريباً لإنهاء حالة التراكم الضريبي فيها.

وفيما يخص مشروع الأتمتة الذي تعمل عليه المالية، بين عيد إنجاز نسبة وصفها بالمهمة من هذا المشروع، والـذي يهدف للوصول لبنك من المعلومات المؤتمتة عن المكلفين، وسرعة منح براءة الذمة المطلوبة، وإمكانية حصول المكلف بعد إنجاز هذا المشروع على براءة الذمة خلال دقائق في حال كان المكلف ملتزماً ضريبياً، إضافة لأهمية هذا المشروع في التخفيف من عدد العاملين المكلفين في انجـاز بـراءات الذمة والاستفادة منهم في أعمال أخرى لاسيما أن مديريات المال بالعموم تعاني من نقص حاد في الكوادر، معتبراً أن أتمتة الأعمال والتخفيف من العنصر البشري في تقديم الخدمات المالية يسهم في التخفيف من حالات التجاوز التي قد تحصل لإنجاز المعاملات وبـراءات الذمة، بينما سيختصر هذا المشروع الكثير من الوقت والجـهـد على المـراجـع عبر توجهه مباشرة للنافذة الواحدة وحصوله منها على الخدمات المطلوبة دون الحاجة إلى مراجعة العديد من المكاتب والتنقل بين الدوائر والأقسام، وهو ما يسهم أيضاً في توفير كوادر عمل إضافية من العاملين في المالية والاستفادة منهم في دوائر وأقسام عمل مختلفة تعاني من نقص في عدد العاملين لديها.

وتمثل مشكلة عدم توافر العديد من تجهيزات العمل أحد معوقات العمل لإنجـاز مشروعات الأتمتة وغيرها من الأعمال في المالية خاصة عدم توفر الحواسيب الكافية، والذي حمله العديد من العاملين في المالية لنظام العقود المعمول به حالياً في المالية والذي لا يسمح في تأمين هذه الأجهزة، رغـم حجم الـواردات الـتـي تحققها المديرية للخزينة العامة.

ناقشت الاستعداد للامتحانات ومشروع قانون بمعالجة طلبات نقل الدعاوى

الحكومة: متابعة تنفيذ اتفاقية التعاون بين رجال الأعمال السوريين والروس

الوطن

ناقش مجلس الـوزراء في جلسته الأسبوعية أمس إجـراءات وزارة الـتـربـيـة الـتـحـضـيـريـة للعملية الامـتـحـانـيـة، وأهـمـيـة اتـخـاذ كل الإجـراءات لضمان سير العملية الامتحانية في جميع المراحل بيسر وسهولة وفي أجواء مريحة للطلبة.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تمت دراسة مشروع قانون بتمديد العمل بالمرسوم التشريعي المتعلق بمعالجة طلبات نقل الدعـاوى من محكمة إلى أخـرى ضمن العدلية الواحدة أو من عدلية محافظة لأخرى وترميم الدعاوى التي يتعذر جلبها من بعض المحاكم وذلك للسنة السادسة ووافـق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

وكلـف المجلس وزارات الأوقـاف والسـيـاحـة والـثـقـافـة وضـع خطة مشتركة لإعادة تأهيل وترميم مدينة حلب القديمة نظراً لأهميتها من جميع النواحي السياحية والثقافية والدينية والعمرانية والتجارية.

وبيّن وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير أن مشروعات الوزارة تتضمن تـخـديم المـنـاطـق كـافـة الـتـي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب بجميع أنـواع الخـدمـات الهاتفية وزيادة عدد بوابات الإنترنت عريض الحـزمـة والـتـوسـع بـعـدد الخطوط الهاتفية ومشروعات الألياف الضوئية لتشمل جـمـيـع المـحـافـظـات، وذلـك خلال تقديمه عرضاً عن واقع قطاع الاتصالات والتقانة في سورية، ونسب النمو التي تحققت فيه خلال السنوات السابقة.

وشكل المجلس فريـق عمل لمتابعة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية وجمهورية القرم الروسية ومتابعة تنفيذ اتفاقية التعاون بين رجـال الأعـمـال السوريين والـروس التي تم توقيعها مؤخرا خلال فعاليات منـتـدى يـالـطـا الاقـتـصـادي الـدولي الرابع.

واستمع المجلس لعرض قدمه رئيس هيئة التخطيط والـتـعـاون الـدولي عماد الصابوني حول واقع العمل في المشروعات عبر الـوزاريـة «الملفات المشتركة بـين عـدد مـن الـوزارات» والمراحل التي وصلت إليها والبرنامج الزمني لوضعها في التنفيذ.

ووافـق المجلس على منح مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع سلفة مالية لتأمين ٢٥٠٠ طن من مادة الـورق اللازمة لعمل المؤسسة، كما وافق على تخصيص اتحاد الصحفيين بقطعة أرض أو محضر ضمن المخطط التنظيمي للمرحلة الأولى من منطقة الضاحية العمالية في قطينة في محافظة حمص لإقـامـة فـرع لـلاتـحـاد ونـاد للصحفيين.

وبمناسبة عيد العمال، حيا مجلس الـوزراء الطبقة العاملة في سورية التي صمدت خـلال سنوات الحرب الإرهـابـيـة وقـدمـت الـشـهـداء حيث شكلت رديفاً أساسياً لقواتنا المسلحة في الحـفـاظ على مؤسسات الـدولـة، واستمر العمال في جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية بتقديم الخدمات للمواطنين رغم التخريب الممنهج الذي مارسه الإرهاب على البنية التحتية في جميع المحافظات معتبراً أن تاريخ الطبقة العـامـلـة في سـوريـة يذخر بالمواقف الوطنية ومآثر النضال التي شكلت لبنة أساسية في بناء الوطن.

المجموعة المتحدة للاتصالات «UCG».. دعم بلا حدود للشركات والمؤسسات السورية

لا شك أننا اليوم نعيش في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانـترنت، وقليلة هي الشركات التي استطاعت مواكبة هذه التكنولوجيا الحديثة وإيصالها بشكلها البسيط للمستخدم وتوظيفها بالشكل الصحيح والإيجابي لما يعود بالفائدة للشخص المستخدم لهذه التكنولوجيا، ولأن دخول هذه التكنولوجيا كان سريعاً إلى كل حياة الناس، كان لا بد للشركات التي قدمت الرعاية لها أن تتميّز عن بعضها ولاسيما أن هناك تزاحماً كبيراً بين الشركات للوصول إلى كل «عميل» بالصورة التي يتمناها.

لذا، كان أمام المجموعة المتحدة للاتصالات «UCG» تحدٍّ كبير في إيصال خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإنترنت الأشياء والتسويق الإلكتروني، للشركات ورجـال الأعمال، هذا التحدي أعطى المجموعة التي تأسست منذ عقدين من الزمن على يد مجموعة من الخبراء والمهندسين المحترفين، الذين تكمن مهمتهم في تقديم حلول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطويرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حافزاً لأن تكون أكبر من مجرد علامة تجارية، حيث باتت مزود الخدمة الأفضل الذي نال رضا العملاء حول العالم من خلال المكاتب الدولية للشركة ومراكز تزويد الخدمة، لتحدد بذلك معايير عالية للسوق عن طريق تقديم حلول متميزة وفعالة على المدى الطويل، إضافة إلى تسهيل توظيف تكنولوجيا المعلومات وجعلها قابلة للتكيف كل ذلك من خلال التمسك بالتقاليد المحلية ومواكبة الاتجاهات العالمية.

تميّز «UCG» عن باقي الشركات المنافسة، تبلور عندما أقيم معرض تكنولوجيا المعلومات السوري SyriaTech، الذي كان تحت رعايتها على أرض مدينة المعارض بدمشق من ٢٦ إلى ٣٠ الشهر الجاري، حيث قامت المجموعة المتحدة للاتصالات بتقديم خدمات مجانية للشركات السورية ومساعدتها على إثبات وجودها عالمياً على الإنترنت للمساهمة بانتشار النشاط التجاري السوري، في بادرة تشمل على سبيل الذكر وليس الحصر استضافات مجانية لجميع الشركات السورية المسجلة أصولاً وفقاً للقوانين السورية، وكذلك المنشآت التجارية والصناعية الفردية إضافة إلى خدمات البريد الإلكتروني أي كل من يحمل شهادة سجل تجاري أو صناعي سيستطيع الحصول على هذه الخدمات مجاناً للسنة الأولى.

كما قامت الشركة أيضاً بطرح مجموعة من العروض إضافة إلى وضع خطط لدعم طلاب الجامعات السورية بكل الاختصاصات تشمل تقديم خدمات مجانية في مجال تكنولوجيا المعلومات وقامت بتخصيص ميزانية لذلك.

يشار إلى أن مجموعة «UCG»، تقدّم ما يزيد على ١٠٠ مشروع كل عام، إضافة إلى تزويد العملاء بالدعم التقني على مدار الساعة خلال جميع أيام الأسبوع، كما تملك خوادمها الخاصة الموزعة في ٢٧ مركزاً للبيانات حول العالم، حيث تقدم خدماتها في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال جهود مهندسين وفنيين ذوي خبرة عالية، إضافة إلى شراكاتها مع جهات عالمية للوصول إلى أفضل الحلول الآمنة والذكية، لتصبح UCG مزود الخدمة الأمثل لجميع شركات الأعمال الحرة والمؤسسات الريادية.

بالموبايل... اطلب الكهرباء وعدادها

قصي المحمد

كشفت دراسة صادرة عن المؤسسة العـامـة لـتـوزيـع الـكـهـربـاء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن المؤسسة تعمل خلال المرحلة المقبلة على تطوير بنية نظام الدفع الإلـكـتـرونـي الـذي تم إطـلاقـه، مبينة أن تـوجـه الـوزارة خلال المرحلة المقبلة يستهدف تحويل الخدمات المتعلقة بـإدارة المشتركين من خدمات تشترط حضور المشتركين لإدارة الشركات، إلى خـدمـات يمكن القيام بها عن بعد من دون الحاجة للرجوع إلى مقر الشركة.

وأشارت الدراسة إلى أنه يوجد هناك عـدد مـن الـخـدمـات الـتـي تسمح بها برمجيات إدارة الاشـتـراكـات لتكون على تماس مباشر مع المواطن وهي؛ تقديم طلب اشتراك جديد وما يتبع ذلك من خطوات (كتسديد السلفة والكشف وتـوقـيـع مـقـاولـة الاشـتـراك ودفـع الإيصال المالي وتركيب العداد)، إضافة إلى تقديم طلب تبديل العداد، وتقديم طلب تغيير صفة الاستثمار.

ولفتت الدراسة إلى أن المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء تسعى حالياً إلى تطوير آلـيـة تنفيذ هـذه الـخـدمـات، من خلال اعتمادها على نظام إدارة الاشتراكات الإلكتروني، أي سيتم تقديم الخدمات من خلال مواقع إنترنت وتطبيق الموبايل من المواطن ذاته.

وأوضحت أنـه من بين أهـم الخدمات التي سيتم تحويلها إلى خدمة ذات طابع إلكتروني هي عملية تقديم طلب تزويد بالطاقة الكهربائية، حيث يمكن للمواطن من خلال هذه الخدمة وما يتفرع عنها عـدد من الـخـدمـات الأخـرى، أن يقوم بتسديد السلفة المالية للطلب والكشف وتوقيع مقاولة الاشتراك، إضافة إلى دفع الإيصال المـالي وتركيب العداد، ونوهت الدراسة بأنه يمكن استثمار كل خدمة منها بشكل منفصل أيضاً.

إضافة إلى عملية تقديم طلب تبديل عداد، حيث يمكن لهذه الخدمة أن تسمح للمشترك أن يقوم بتقديم طلب تبديل العداد وذلك بعد فحص العداد المفكوك بحيث يمكن إخـبـار إدارة المشتركين المشترك بالنتيجة عبر رسالة «SMS».

ولفتت الدراسة إلى أنـه سيتم اعتماد عملية تقديم طلب تغيير صفة اشتراك أيضاً إلـكـتـرونـيـاً، بحيث تسمح هذه الخدمة للمشترك بتقديم الطلب لتغيير صفة الاستثمار، فتقوم الشركة بالكشف على الواقع وتغيير صفة الاستثمار إذا صح ذلـك، وبينت الـدراسـة أنـه عند الانتهاء من معالجة الطلب سيتم إعلام المشترك من خلال إرسال رسالة «SMS» له.